السنة الرابعة والعشرون العدد 89/ شهر حزيران/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2026/4/5

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i89.1484

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

ISSN : 1812-8742 ISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Analyzing the Dynamics of the Capital and Financial Accounts in Iraq's Balance of Payments: Trends and Challenges Amid Economic Shocks (2023–2004)

تحليل حركة حساب راس المال والحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات العراقي: اتجاهات وتحديات في ظل الصدمات الاقتصادية (2004–2023)

م. م. ريم شاكر كتاب
Reem Shakir Ketab
rymalkhaldy528@nahrainuniv.edu.iq
كلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين

م.م. زهراء حامد كاظم
Zahraa Hamed Khadem
zahraalamiri65@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية

Abstract

The study problem lies in the structural dependency of Iraq's Capital and Financial Accounts on external shocks, coupled with a diminished capacity to attract sustainable investments outside the oil sector. This study aims to analyze the development of these accounts for the period (2004–2023), employing a descriptive-analytical approach based on data from the Central Bank of Iraq and the International Monetary Fund. The study concludes that the Iraqi Financial Account is characterized by a "rentier pattern" that reflects the economy's vulnerability to global price fluctuations, alongside an almost total absence of investments in non-extractive assets. The study recommends the necessity of diversifying capital flows and developing legal frameworks to attract Foreign Direct Investment (FDI) into non-oil sectors.

Keywords: Balance of Payments, Capital Account, Financial Account, Economic Shocks, Iraqi Economy.

المستخلص

تتمثل مشكلة الدراسة في التبعية الهيكلية لحساب رأس المال والحساب المالي في العراق للصدمات الخارجية، وضعف قدرتهما على جذب استثمارات مستدامة بعيداً عن قطاع النفط. تهدف الدراسة إلى تحليل تطور هذه الحسابات للمدة (2004-2023) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيانات البنك المركزي وصندوق النقد الدولي. وتوصلت الدراسة إلى أن الحساب المالي العراقي يتسم بنمط ريعي يعكس هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسعار العالمية، مع غياب شبه تام للاستثمارات في الأصول غير المنتجة. وتوصي الدراسة بضرورة تنويع التدفقات الرأسمالية وتطوير الأطر القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية.

الكلمات الرئيسية: ميزان المدفوعات، حساب رأس المال، الحساب المالي، الصدمات الاقتصادية، الاقتصاد العراقي.

1. منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الهشاشة البنيوية لحساب رأس المال والحساب المالي في العراق، حيث يعانيان من تبعية مطلقة للصدمات الخارجية(النفطية، الأمنية، والصحية)مما أعاق قدرتهما على جذب استثمارات مستدامة أو المساهمة في تمويل التنمية بعيداً عن تقلبات الإيرادات النفطية.

ثانياً: هدف البحث

1- تحليل تطور بنية حساب رأس المال والحساب المالي في العراق للمدة (2004–2023).
2- تشخيص أثر الصدمات الاقتصادية الكبرى على تدفقات رؤوس الأموال.
3- تقديم مقترحات سياساتية لتعزيز مرونة الاقتصاد العراقي اتجاه الصدمات الخارجية.

ثالثاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن "حساب رأس المال والحساب المالي في العراق يعانيان من اختلالات بنيوية تجعلهما استجابةً آنية للصدمات النفطية والأمنية بدلاً من كونهما محركين للتنمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار ميزان المدفوعات على المدى الطويل".

رابعا: اهمية البحث : إن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى توصيف الواقع الحالي لحساب رأس المال في ميزان المدفوعات العراقي، بل تحاول أيضًا الكشف عن مكامن الضعف الهيكلية والفرص الكامنة فيه، وتقديم رؤية تحليلية يمكن أن تشكل أساسًا لصياغة سياسات اقتصادية أكثر مرونة وقدرة على دعم التنمية المستدامة في العراق خلال العقود المقبلة.

خامساً: مجتمع وعينة البحث: تقتصر الدراسة على تحليل حساب رأس المال والحساب المالي في ميزان المدفوعات العراقي دون التطرق بالتفصيل إلى الحساب الجاري أو ميزان الخدمات، وتعود بعض الفجوات في التفاصيل السنوية إلى غياب نشر بيانات مفصلة لبعض البنود في سنوات معينة من قبل البنك المركزي ما استلزم الاعتماد على القيم الإجمالية المجمعة كما وردت في تقارير البنك وصندوق النقد

سادساً: منهج البحث: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي كأداة رئيسة لتتبع البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي للمدة(2004–2023). يتم توظيف هذا المنهج لربط الأرقام بالواقع الاقتصادي، وتفسير التحولات في بنية حساب رأس المال والحساب المالي كاستجابة للصدمات الاقتصادية(مثل صدمة انخفاض أسعار النفط 2014، صدمة جائحة كورونا 2020، وصدمة الحرب الروسية-الأوكرانية 2022).

سابعاً: الإطار الزماني والمكاني: الإطار الزماني الممتد من عام 2004 إلى 2023، وتقتصر.الدراسة على تحليل حساب رأس المال والحساب المالي في ميزان المدفوعات العراقي دون التطرق بالتفصيل إلى الحساب الجاري أو ميزان الخدمات.

ثامناً: هيكلية البحث: تتوزع الدراسة على مبحثين رئيسين، يتناول المبحث الأول الإطار النظري لحساب رأس المال والحساب المالي، بينما يخصص المبحث الثاني لتحليل الاتجاهات العامة لهذه الحسابات في العراق للمدة(2004-2023)وأثر الصدمات عليها، وصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار النظري لحساب رأس المال والحساب المالي في ميزان المدفوعات

اولا: ميزان المدفوعات- المفهوم والأهمية: يعرَّف ميزان المدفوعات بأنه "السجل الإحصائي المنظَّم الذي يعرض جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وبقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة مالية"(كفافي، 2019، ص 42). ويعكس هذا الميزان طبيعة العلاقة الاقتصادية الدولية للدولة ويُظهر مراكز القوة والضعف في اقتصادها من خلال ما يتضمنه من أرصدة موجبة أو سالبة في مكوناته الرئيسة. وتنبع أهمية ميزان المدفوعات من كونه أداة تحليلية وتخطيطية

تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إذ تمكّن صُنّاع القرار من(Salvatore,2019,p452):

1. تقييم مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل احتياجاته من العملات الأجنبية.
2. تحديد مدى استقراره المالي الخارجي.
3. معرفة مصادر العجز والفائض ووضع السياسات المناسبة لمعالجتها أو تعظيم الاستفادة منها.
4. توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والنقدية وسعر الصرف.

ثانيا: حساب رأس المال – المفهوم والمكونات: يُعدّ حساب رأس المال جزءً أساسيًا من ميزان المدفوعات، ويختص بتسجيل التحويلات الرأسمالية ومعاملات الأصول غير المنتجة وغير المالية. ويهدف هذا الحساب إلى إظهار طبيعة التدفقات التي تؤثر في تكوين رأس المال الوطني من دون أن تكون ناتجة عن معاملات جارية أو تدفقات استثمارية مالية مباشرة (الدليمي، 2020، ص 115).

وتشمل أهم مكونات حساب رأس المال ما يلي:

1. التحويلات الرأسمالية (Capital Transfers): وهي التحويلات التي تُجرى دون مقابل مباشر وتؤدي إلى تغيير في حيازة الأصول أو الالتزامات (Blanchard, 2021, p. 510). وتتمثل في:

- شطب الديون الخارجية كليًا أو جزئيًا، وهو ما برز في الحالة العراقية ضمن اتفاقيات نادي باريس (وزارة المالية، 2019).
- المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لمشاريع رأسمالية أو لإعادة الإعمار (الدليمي، 2020، ص 115).
- التحويلات التي يجريها المهاجرون عند انتقالهم الدائم إلى الخارج أو العودة إلى بلدهم الأصلي.

2. اقتناء الأصول غير المنتجة أو التخلص منها (Acquisition/Disposal of Non-Produced Assets): وتشمل المعاملات المتعلقة بالأصول غير الملموسة مثل حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية، وكذلك الأصول الطبيعية التي لم تُنتج بعد مثل حقوق استغلال الموارد الطبيعية (كفافي، 2019، ص 48). ويُعَدّ هذا الحساب مؤشرًا على قدرة الاقتصاد على جذب أو تقديم الموارد الرأسمالية غير المالية، كما يُستخدم لتحليل مدى تطور بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال وقدرة الاقتصاد على الاستفادة من المنح الدولية وتوظيفها في مشاريع إنتاجية (Salvatore,2019, p. 455).

ثالثاً: الحساب المالي – المفهوم والمكونات: يمثل الحساب المالي القسم الأكثر ديناميكية في ميزان المدفوعات، إذ يعكس تدفقات رؤوس الأموال المالية والاستثمارية من وإلى الاقتصاد الوطني. وهو يُظهر كيفية تمويل العجز في الحساب الجاري أو كيفية استعمال الفوائض المتحققة (Krugman& Obstfeld, 2022, p. 320). ويتكوّن الحساب المالي من أربعة بنود رئيسة:

-الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment– FDI): وهو التدفق الذي ينطوي على مشاركة مستثمر خارجي في إدارة مشروع داخل الاقتصاد الوطني، وعادة ما يكون طويل الأجل ويُعد من أكثر أشكال الاستثمار استقرارًا (UNCTAD, 2023). ويمثل الاستثمار في قطاع النفط في العراق أبرز أشكاله.

- استثمارات الحافظة (Portfolio Investments): وتشمل شراء الأجانب للأوراق المالية والأسهم والسندات الحكومية دون نية السيطرة على الإدارة، وهي تدفقات قصيرة الأجل تتأثر بسرعة بالتغيرات في أسعار الفائدة والمخاطر السياسية (Blanchard, 2021, p. 512).

- الاستثمار الآخر (Investment Other): ويضم القروض والودائع والمشتقات المالية التي تجريها الحكومة أو القطاع الخاص مع الخارج. ويُستخدم هذا البند بشكل خاص في تمويل العجز أو دعم الاحتياطيات النقدية (IMF, 2022, p. 12).

- الأصول الاحتياطية (Reserve Assets): وهي الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي بغرض التدخل في سوق الصرف الأجنبي أو دعم العملة الوطنية أو تمويل العجز الخارجي(البنك المركزي العراقي 2023). وتشمل الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي.

رابعاً: العلاقة بين حساب رأس المال والحساب المالي: يرتبط حساب رأس المال بالحساب المالي بعلاقة تكاملية، إذ يشكلان معًا ما يُعرف بـ "الحساب الرأسمالي والمالي" في ميزان المدفوعات (Salvatore,2019,p.458). وغالبًا ما تكون القيم المسجلة في حساب رأس المال محدودة مقارنة بالحساب المالي إذ يظل الأخير هو المكوّن الرئيس الذي يعكس اتجاه حركة رؤوس الأموال(كفافي، 2019، ص 52). وفي الاقتصادات الريعية مثل العراق، يتضح أن الحساب المالي يلعب الدور الأكبر في تحقيق الفوائض أو العجوزات نتيجة ارتباطه المباشر بتقلبات الإيرادات النفطية، بينما يبقى حساب رأس المال ضعيف التأثير بسبب محدودية المنح وغياب الأصول غير المنتجة المتداولة(الدليمي، 2020، ص 118). وأخيراً، يمثل فهم الطبيعة النظرية لهذه الحسابات خطوة أساسية لتحليل اتجاهاتهما في الحالة العراقية، حيث يعكس الأول تدفقات تحويلية ذات أثر طويل الأمد، بينما يجسد الثاني تدفقات مالية أكثر ديناميكية وتأثرًا بالصدمات الاقتصادية الكلية(Bank, 2021 World).

المحور الثاني/ تحليل ديناميكية ميزان المدفوعات العراقي في مواجهة الصدمات الاقتصادية (2004–2023):

يعد تحليل الاتجاهات الرقمية لحساب رأس المال خطوة أساسية لفهم تطور العلاقات المالية الدولية للعراق بعد عام 2003, إذ تُمكّن قراءة القيم السنوية من تتبّع التحول من مرحلة الفوائض التي رافقت سنوات إعادة الإعمار إلى مرحلة العجز المزمن التي بدأت منذ منتصف العقد الثاني من الألفية.

اولا : التطور الزمني لحركة حساب رأس المال في مواجهة الصدمات الاقتصادية: ويُظهر الجدول الآتي التطور الزمني لصافي حساب رأس المال ومكوناته(الدائن والمدين)خلال المدة(2004–2023)مع إبراز ملاحظات تفسيرية لكل سنة توضّح طبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي أثّرت على الحساب.

الجدول (1): تطور حساب رأس المال في ميزان المدفوعات العراقي(2004–2023)(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	صافي حساب رأس المال	الدائن	المدين
2004	4,839.0	4,839.0	0.0
2005	3,888.9	3,888.9	0.0
2006	2,768.7	2,768.7	0.0
2007	675.1	675.1	0.0
2008	440.8	440.8	0.0
2009	10.2	11.7	1.5
2010	850.8	-	-
2011	11.1	-	-
2012	2.3	-	-
2013	20.3	-	-
2014	9.5-	1.0	10.5
2015	1.5-	2.6	4.1
2016	0.5-	-	-
2017	0.9-	-	-
2018	5.8-	6.7	6.5
2019	11.1-	0.1	11.2
2020	8.1-	0.1	8.2
2021	17.5-	0.2	17.7
2022	27.0-	0.6	27.6
2023	41.2-	0.2	41.4

المصدر:البنك المركزي العراقي(للسنوات المذكورة في الجداول). النشرة الإحصائية السنوية: جداول ميزان المدفوعات العراقي. بغداد.

تشير العلامة(–)إلى عدم توفر بيانات تفصيلية منشورة رسميًا من قبل البنك المركزي العراقي أو صندوق النقد الدولي لتلك السنة، واقتصر النشر على القيم الإجمالية. يُظهر الجدول(1)بوضوح أن حساب رأس المال في العراق مرّ بثلاث مراحل رئيسة خلال العقدين الماضيين:

1. صدمة التغيير الهيكلي وشطب الديون [2004–2008]

- طبيعة الصدمة: تمثلت في الانفتاح المفاجئ للعراق على المجتمع الدولي بعد عام 2003.

- التحليل: سجل الحساب فوائض ضخمة (4,839 مليون دولار عام 2004). هذه الأرقام لم تكن ناتجة عن "تراكم رأسمالي إنتاجي"، بل كانت صدمة دائنة ناتجة عن منح المساعدات الدولية وإطفاء الديون السيادية (نادي باريس).

- التحـــدي: كانت فوائض "ريعية دولية" غير مستدامة، وبمجرد انتهاء برامج الإعمار الكبرى، بدأ هذا الفائض بالانكماش السريع ليصل إلى (440 مليون دولار) عام 2008.

2. صدمة التراجع والتحول البنيوي [2009–2014]

- طبيعة الصدمة: تزامنت مع الأزمة المالية العالمية (2009) ثم الصدمة الأمنية الكبرى (داعش 2014), انهار صافي الحساب من مئات الملايين إلى (10.2 مليون دولار) فقط عام 2009. الصدمة الحقيقية حدثت في عام 2014، حيث تحول الحساب من الفائض إلى أول عجز حقيقي بقيمة (-9.5 مليون دولار).

-والتحليـــل : كشفت هذه المرحلة أن حساب رأس المال في العراق هش للغاية؛ فبمجرد توقف المنح الدولية وتحول جهود الدولة نحو الإنفاق العسكري، عجز الحساب عن توليد أي تدفقات دائنة.

3. صدمة العجز المزمن والاغتراب التنموي [2015–2018]

- طبيعة الصدمة: صدمة مزدوجة تمثلت في انهيار أسعار النفط وتكاليف الحرب.

- **التحليـــل:** استمر العجز في حساب رأس المال طيلة هذه الفترة. يلاحظ هنا أن خانة "الدائن" (المنح الواردة)أصبحت شبه معدومة، بينما استمرت الالتزامات(المدين)بالظهور. وتحول العراق من "متلقٍ" للمعونات الرأسمالية إلى بلد يعاني من تسرب رأسمالي بسيط ولكنه مستمر مما يعكس ضعف الثقة في البيئة الاستثمارية الرأسمالية.

4.صـــدمة الجائحـــة والتقلبـــات الســـعرية [2019–2023]: رغم أن عام 2022 شهد قفزة تاريخية في إيرادات النفط(انعكست في الحساب الجاري والمالي)، إلا أن حساب رأس المال سجل عجزاً متفاقماً بلغ(-27 مليـون دولار)عـام 2022 وصـولاً إلى ذروة العجـز التـاريخي(-41.2 مليـون دولار)عـام 2023. تكمـن الصدمة هنا في "الانفصال التام" بين الوفرة المالية النفطية وبين حساب رأس المال. فالعراق يمتلك سيولة (أصـول احتياطية)، لكنـه لا يسـتطيع جـذب "منح رأسـمالية" أو "تحـويلات أصـول غـير ماليـة"، بـل عـلى العكس، زادت المدفوعات الرأسمالية للخارج، مما يشير إلى أن الفوائض النفطية لا تتحول إلى بناء رأسمالي يظهر في هذا الحساب.

ثانيـــا : العلاقـــة بـــين الحســـاب المـــالي وحســـاب رأس المـــال: لا تمثل العلاقة بين حساب رأس المال والحساب المالي في العراق مجرد أرقام حسابية متوازنة، بل هي انعكاس لـ "فجوة التمويل التنموي" وهشاشة الاستقرار الخارجي. فبينما يعبر حساب رأس المال عن "الأصول النوعية" والمنح، يعبر الحساب المالي عن "السيولة النفطية" والاحتياطيات. يقدّم الجدول(2)مقارنة مباشرة بين الحساب المالي وحساب رأس المال، ويكشف تحوّلًا هيكليًا جوهريًا في نمط التمويل الخارجي للعراق.

الجدول (2): العلاقة بين الحساب المالي وحساب رأس المال في العراق (2004–2023)(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	صافي الحساب المالي	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	الاستثمار الآخر	الأصول الاحتياطية
2004	4,839.0	300.0	0.0	4,539.0	7,327.8
2005	- 3,888.9	6,172.2	-	-	-
2006	- 2,768.7	9,868.7	-	-	-
2007	- 1,523.8	17,555.3	-	-	-
2008	- 440.8	21,588.6	-	-	-
2009	10.2	6,974.6	-	-	-

2010	850.8	1,422.9	-	-	-
2011	11.1	-22,815.4	-	-	-
2012	.2.3	25,078.7-	-	-	-
2013	20.3	5,105.4-	-	-	-
2014	15,462.7-	4,543.0-	4,507.7-	5,482.2	11,877.8-
2015	0.9	16,229.5-	-	-	-
2016	0.5-	-	-	-	-
2017	0.9-	-	-	-	-
2018	22,302.5	5,073.5	28.1-	10,655.0	6,595.8
2019	11.1-	13,1	120.7	-	-
2020	9,571.0-	3,044.0	2,519.4	6,854.0-	8,272.2-
2021					
2022	54,693.5	2,236.5	748.7-	29,084.2	23,336.1
2023	25,998.3	5,649.7	243.1-	3,661.2	20,078.8

المصدر: البنك المركزي العراقي. (للسنوات المذكورة في الجداول)النشرة الإحصائية السنوية: جداول ميزان المدفوعات العراقي. بغداد.

تشير العلامة (–) إلى عدم توفر بيانات تفصيلية منشورة رسميًا من قبل البنك المركزي العراقي أو صندوق النقد الدولي لتلك السنة، واقتصر النشر على القيم الإجمالية.

1. صدمة التأسيس وبناء الاحتياطيات (2004–2008): "صدمة التراكم الأولي"

- **الاتجاه العام**: اتسمت هذه المرحلة ببداية تراكم الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي، حيث قفزت من حوالي 7.3 مليار دولار عام 2004 لتتجاوز 21 مليار دولار في 2008.

- **التحدي:** كان الاعتماد كلياً على "الاستثمار الآخر" (الودائع والعملات الناتجة عن مبيعات النفط) مع ضعف شديد في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الذي لم يتجاوز 300 مليون دولار في البداية. رغم الاستقرار النسبي، إلا أن الاقتصاد ظل "انكشافياً"؛ أي أن أي هزة في أسعار النفط كانت تهدد هذا التراكم المالي مباشرة.

2. صدمة تذبذب الأسعار والأزمة الأمنية (2009–2014): "صدمة الاستنزاف

- **الاتجاه العام:** شهدت هذه الفترة تذبذباً حاداً. الصدمة الكبرى كانت في عام 2014 (تضرر المحافظات وأزمة داعش)، حيث سجل صافي الحساب المالي عجزاً كبيراً بلغت قيمته (-15,462 مليون دولار).

- **التحـــدي:** انخفضت الأصول الاحتياطية بمقدار (-11,877 مليون دولار) عام 2014 وحده لتمويل العجز الجاري والإنفاق العسكري. كشف عام 2014 عن هشاشة النظام المالي؛ فبمجرد تزامن هبوط أسعار النفط مع أزمة أمنية، تحول الحساب المالي من "متراكم للأصول" إلى "مستنزف لها" للحفاظ على استقرار العملة.

3. صدمة الركود والتعافي الهش (2015–2018): "صدمة التمويل بالعجز

- **الاتجاه العام:** بدأت الدولة بالاعتماد على الاقتراض الخارجي (الاستثمار الآخر) وسحب الاحتياطيات. لكن في عام 2018، ومع تحسن أسعار النفط، سجل الحساب المالي فائضاً بلغ 22.3 مليار دولار.

- **التحدي:** استمرار ضعف "استثمار الحافظة" (Portfolio Investment) الذي سجل قيماً سالبة في بعض السنوات، مما يعني خروج رؤوس الأموال أو ضعف جاذبية سوق الأوراق المالية العراقي للاستثمار الأجنبي.

4. صدمة الجائحة والقفزة النفطية (2019–2023): "صدمة الفوائض التاريخية

- **الاتجاه العام:** في عام 2020 (صدمة كورونا): سجل الحساب المالي عجزاً ناتجاً عن تدهور أسعار النفط، وانخفضت الأصول الاحتياطية بـ (-8.2 مليار دولار). في 2022 (صدمة الحرب الروسية-الأوكرانية): سجل الحساب المالي فائضاً تاريخياً بلغ (54,693 مليون دولار).

- **التحدي (استدامة الفائض):** نلاحظ أن الفائض الكبير في 2022 جاء معتمداً على "الأصول الاحتياطية" (23.3 مليار دولار) و"الاستثمار الآخر"(29 مليار دولار)هذا يشير إلى أن الفائض هو "نقدي" بحت وليس "استثمارياً إنتاجياً". وفي عام 2023انخفض صافي الحساب المالي إلى(25.9 مليار دولار) ورغم أنه رقم كبير، إلا أنه يوضح سرعة تأثر الحساب بالتقلبات السعرية العالمية وقرارات"أوبك بلس"لخفض الإنتاج.

ثالثا: الاتجاهات العامة لحساب رأس المال والحساب المالي في ميزان المدفوعات العراقي(2003-2023): من خلال تحليل البيانات والجداول السابقة، يمكن استخلاص عدد من الاتجاهات العامة التي ميّزت تطور حساب رأس المال والحساب المالي في ميزان المدفوعات العراقي خلال العقدين الماضيين:

أ. اتجاه الهيمنة الاحتياطية(Reserve-Driven Trend): يتضح من البيانات أن الحساب المالي العراقي ليس حساباً "استثمارياً" بالمعنى التقليدي، بل هو حساب لإدارة "الأصول الاحتياطية". وقد سجل هذا البند قفزة تاريخية عام 2022 بلغت 23,336.1 مليون دولار نتيجة صدمة ارتفاع أسعار النفط العالمية. ويؤكد صندوق النقد الدولي (2024) أن إجمالي الاحتياطيات الدولية وصل إلى ذروته بنحو 112 مليار دولار بنهاية عام 2023، مما وفر غطاءً استيرادياً قوياً وصل إلى 11.4 شهراً، إلا أن هذا الاتجاه يظل عرضة للتآكل في حال انخفاض أسعار النفط دون مستوى 80 دولاراً للبرميل.
(IMF, 2024, Iraq: 2024, 9):

ب. اتجاه ضعف الاستثمار الأجنبي وتذبذب الاستثمارات الأخرى:يظهر الجدول اتجاهاً مقلقاً يتمثل في ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، حيث لم تتجاوز التدفقات حاجز 5.6 مليار دولار في عام 2023 رغم الوفرة المالية. ويشير البنك المركزي العراقي (2023) إلى أن "الاستثمار الآخر" (الذي يشمل القروض والودائع) يتسم بالتذبذب الحاد، حيث انخفض من 29,084.2 مليون دولار عام 2022 إلى 3,661.2 مليون دولار عام 2023، مما يعكس هروب الأصول المالية غير الاحتياطية نحو الخارج أو تسوية التزامات خارجية قصيرة الأجل.(البنك المركزي العراقي، 2023، ص 11).

ج. اتجاه الانكشاف المالي أمام الصدمات الاقتصادية: تعكس بيانات عام 2020 (صدمة كورونا) وعام 2014 (الصدمة الأمنية) اتجاهاً انكماشياً حاداً، حيث سجل صافي الحساب المالي قيماً سالبة كبيرة. ووفقاً لتحليل البنك الدولي (2023)، فإن الحساب المالي العراقي يعمل ك "ممتص للصدمات (Shock Absorber)" للموازنة العامة؛ فعند وقوع صدمة سعرية سالبة، يتم استنزاف الأصول الاحتياطية فوراً لتغطية العجز التجاري، وهو ما حدث في عام 2020 بخسارة أصول بلغت (-8,272.2) مليون دولار.

رابعاً: التحديات الرئيسة التي تواجه حركة رأس المال في العراق: تواجه حركة حساب رأس المال والحساب المالي تحديات بنيوية أعاقت دورها في دعم الاستقرار، ومن أبرزها:

1- الاعتماد الريعي الشديد: يمثل الاعتماد المطلق على النفط تحدياً وجودياً للميزان الخارجي، حيث تسببت صدمات مثل "جائحة كورونا 2020" و"انخفاض الطلب العالمي" في انكشاف مالي حاد للعراق (World Bank, 2021).

2- البيئة الاستثمارية غير الجاذبة: تعاني البيئة الاستثمارية من ضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية، فضلاً عن المخاطر السياسية التي ترفع من "كلفة الفرصة البديلة" للمستثمر الأجنبي (الشمري، 2023، ص 118).

3- غياب سوق مالية متطورة: إن عدم وجود سوق مالي فعال يحد من قدرة الاقتصاد على استقطاب رؤوس الأموال الساخنة أو تمويل المشاريع عبر أدوات مالية متنوعة كالأسهم والسندات الدولية (كفافي، 2019، ص 62).

4- ضعف الإطار القانوني للأصول غير المنتجة: يفتقر العراق لتشريعات حديثة تنظم ملكية الأصول غير الملموسة (الملكية الفكرية، براءات الاختراع)، مما يجعل بند "الأصول غير المنتجة" في حساب رأس المال شبه معطل (Salvatore, 2019, p. 465).

5- عدم الاستقرار السياسي والأمني: تؤدي التوترات الجيوسياسية في المنطقة، وآخرها تداعيات الأزمة الأوكرانية على سلاسل التوريد، إلى زيادة درجة المخاطر السيادية للعراق، مما ينعكس سلبًا على ثقة المستثمرين (IMF, 2022).

6- تذبذب السياسات الاقتصادية: إن غياب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يخلق حالة من "عدم اليقين"، وهو ما يعيق التخطيط طويل الأمد للتدفقات الرأسمالية والمالية(Blanchard, 2021, p. 525).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1-إثبات الفرضية (التبعية الريعية): توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية القائلة بأن ميزان المدفوعات العراقي هو "ميزان صدمات" بامتياز؛ حيث أظهر التحليل أن الحساب المالي يتحرك كمتغير تابع لأسعار النفط العالمية، خاصة بعد طفرة عام 2022 الناتجة عن الأزمة الروسية الأوكرانية، والتي رفعت الأصول الاحتياطية لمستويات قياسية دون انعكاس ذلك على التنمية الرأسمالية.

2-هشاشة حساب رأس المال: استنتجت الدراسة أن حساب رأس المال انتقل من "الفائض المدعوم دولياً" (2004–2008) إلى "العجز البنيوي المزمن" (2015–2023). هذا العجز يؤكد غياب قدرة الاقتصاد العراقي على جذب الأصول غير المنتجة (براءات اختراع، تكنولوجيا) واعتماده الكلي على المنح التي تلاشت بمرور الزمن.

3-انفصال النمو المالي عن التطور الرأسمالي: أثبت التحليل وجود "مفارقة هيكلية"؛ ففي سنوات الوفرة المالية (مثل 2022)، سجل الحساب المالي فائضاً قدره 54.6 مليار دولار، بينما سجل حساب رأس المال عجزاً قدره (-27 مليون دولار)، مما يعني أن التدفقات المالية النفطية لا تتحول إلى تراكم رأسمالي منتج.

4-ضعف الاستثمار الأجنبي النوعي: تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يتركز في القطاع الاستخراجي فقط، بينما تغيب "استثمارات الحافظة" تماماً نتيجة ضعف الثقة في السوق المالية المحلية والمخاطر السياسية والأمنية المتراكمة.

5-أثر الصدمات المزدوجة: أظهرت بيانات عام 2014 وعام 2020 أن الاقتصاد العراقي يفتقر للمصدات الرأسمالية؛ حيث أدت الصدمات الأمنية والصحية إلى استنزاف فوري للأصول الاحتياطية لتعويض عجز التدفقات الرأسمالية الداخلة.

ثانياً: التوصيات

1-تفعيل حساب رأس المال تنموياً: نوصي بضرورة صياغة إطار قانوني يحفز معاملات "الأصول غير المنتجة"، مثل تشجيع استيراد التكنولوجيا وحماية الملكية الفكرية، لضمان انتقال حساب رأس المال من كونه حساباً للمنح المتلاشية إلى حساب للتبادل المعرفي والرأسمالي.

2-تنويع محفظة الحساب المالي: يجب العمل على جذب "استثمارات الحافظة" عبر تطوير سوق العراق للأوراق المالية وتقديم أدوات دين حكومية جاذبة للمستثمر الأجنبي، لتقليل الاعتماد على "الأصول الاحتياطية" النفطية كأداة وحيدة للتوازن.

3- تأسيس صندوق سيادي استثماري: لمواجهة أثر الصدمات(مثل صدمة أوكرانيا)، توصي الدراسة بتحويل الفوائض المالية الاستثنائية إلى استثمارات رأسمالية خارجية وداخلية عبر "صندوق سيادي"، بدلاً من إبقائها كأصول احتياطية سائلة عرضة للاستنزاف عند انخفاض أسعار النفط.

4- توجيه الاستثمار الأجنبي للقطاعات غير النفطية: ضرورة تعديل سياسة جولات التراخيص لتشمل قطاعات الصناعة والزراعة، مما يسهم في تحسين بند الاستثمار المباشر في الحساب المالي وتقليل تبعيته لقطاع الاستخراج.

5- تعزيز الشفافية الإحصائية: نوصي البنك المركزي العراقي بضرورة توفير بيانات تفصيلية لبنود حساب رأس المال (الدائن والمدين) للسنوات التي شهدت نقصاً في البيانات، لتمكين الباحثين من تقديم تحليلات أدق للسياسة المالية الخارجية.

المصادر References

أولاً: المصادر العربية

1- البطاط، ناصر. (2022). الاقتصاد العراقي وصدمات العولمة: تحليل للمتغيرات الكلية. بغداد: دار الرافدين.

2- الدليمي، عبد الرحمن. (2020). ميزان المدفوعات والعلاقات الاقتصادية الدولية. بغداد: دار الكتب الجامعية.

3- الشمري، هاشم. (2023). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الريعية: العراق نموذجاً. عمان: دار اليازوري العلمية.

4- كفافي، محمد عبد الفتاح. (2019). الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات. القاهرة: دار النهضة العربية.

5- التقارير والنشرات الدورية :

6- البنك المركزي العراقي. (2004–2023). النشرة الإحصائية السنوية: جداول ميزان المدفوعات العراقي. بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

7- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء. (2015). البيانات المالية والاقتصادية لجمهورية العراق. بغداد: وزارة التخطيط.

8- وزارة المالية العراقية. (2019). التقرير المالي السنوي لحسابات الدولة العامة. بغداد: وزارة المالية.

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية

1.Blanchard, Olivier. (2021). Macroeconomics (8th ed.). New York: Pearson Education.

2.Krugman, Paul R., & Obstfeld, Maurice. (2022). International Economics: Theory and Policy (12th ed.). Boston: Pearson.

3.Salvatore, Dominick. (2019). International Economics (13th ed.). Hoboken, NJ: Wiley.

4.Central Bank of Iraq & IMF Data Portal. (2024). Iraq – Balance of Payments Dataset 2003–2023. Retrieved from https://data.imf.org.

5.International Monetary Fund (IMF). (2022). Iraq: 2022 Article IV Consultation – Staff Report (Country Report No. 22/075). Washington, D.C.: IMF.

6.International Monetary Fund (IMF). (2024). Iraq: 2024 Staff Report for the 2023 Article IV Consultation. Washington, D.C.: IMF.

7.Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (2023). Annual Statistical Bulletin 2023. Vienna: OPEC Secretariat.

8.United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2023). World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All. Geneva: United Nations.

9.World Bank. (2021). Iraq Economic Monitor: Seizing the Opportunity for Reforms. Washington, D.C.: World Bank.

10. World Bank. (2023). Iraq Development Update: Navigating the Perfect Storm (Redux). Washington, D.C.: World Bank.